

الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا



فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
٣	الملخص التنفيذي
٥	أولاً: المشهد السوري - خلفية الحدث والمتغيرات
٥	١. المشهد السوري في أعقاب أحداث الثورة في عام ٢٠١١
٦	٢. المتغير في المشهد: القصف الكيماوي
٧	ثانياً: الموقف الأمريكي
٨	ثالثاً: المواقف الدولية والإقليمية
٨	١. الموقف الروسي
٨	٢. المواقف الأوروبية
٩	٣. المواقف الإقليمية
٩	٤. المواقف العربية
١٠	رابعاً: التوقعات
١٢	خامساً: اليوم التالي للضربة العسكرية
١٣	سادساً: التداعيات المحتملة على الأردن والتوصيات
١٥	الملخص التنفيذي بالانجليزية

الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا

المُلخَص التنفيذي

في يوم ٢١/٨/٢٠١٣ تعرضت مناطق في غوطة دمشق الشرقية لقصف بالغازات السامة أودى بحياة مئات الأشخاص، وفي إثر هذا القصف تحدثت الولايات المتحدة عن نيتها بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا . يذهب التقرير بشأن توقعات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا في ثلاثة اتجاهات أساسية، وهي: أولاً: أن تكون الضربة محدودة تستهدف إخراج السلاح الكيماوي السوري من المعادلة العسكرية تماماً. وثانياً: أن تكون الضربة العسكرية الأمريكية موسعة لتتناول مجمل القوة العسكرية الاستراتيجية السورية والإجهاز على مكوناتها الأساسية لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وثالثاً: أن تتراجع الولايات المتحدة عن الضربة العسكرية، وذلك في حالة رفض الكونجرس الأمريكي توجيه الضربة، أو في حالة تحرك دبلوماسي روسي- إيراني يفضي إلى موافقة سوريا على تسليم أسلحتها الكيماوية بشكل أو بآخر. وبشأن التداعيات المحتملة للضربة العسكرية الأمريكية على الوضع في سوريا والإقليم، يؤكد التقرير على أن حجم التداعيات مرتبط بحجم الضربة وتنفيذها في الأساس، ففي حال كانت الضربة محدودة ولم تُؤد إلى إسقاط النظام السوري وتقدم قوات المعارضة المسلحة، فلا يُتوقع أن تتدحرج التطورات باتجاه حرب إقليمية شاملة، وسيسعى الجميع إلى تحقيق تفاهات إقليمية ودولية تفضي إلى استقرار الأوضاع وضمان عدم استخدام سوريا للسلاح الكيماوي في المستقبل. أما في حال توجيه ضربة قوية للنظام السوري تُفضي إلى سقوط النظام، فإن التوقعات في هذه الحالة تبقى مفتوحة على حرب إقليمية تسبقها ردود فعل قوية من قبل النظام السوري أو حلفائه في المنطقة. أما في حال عدم تنفيذ الضربة من خلال تدخل دبلوماسي روسي-إيراني يُفضي إلى تدمير السلاح الكيماوي السوري بوصفه مطلباً غربياً وإسرائيلياً في الأساس، فمن المرجح أن تبقى الأمور في سوريا على حالها من استنزاف للنظام والمعارضة المسلحة على السواء دون قدرة أي طرف على الوصول إلى درجة الحسم العسكري في هذه المرحلة.

وبشأن الموقف الأردني من أي ضربة عسكرية لسوريا خلاص التقرير إلى أن الأردن لا يستطيع بحكم موقعه الجغرافي أن ينأى بنفسه عن المشهد السوري، غير أنه في الوقت نفسه لا يمكنه، ولا اعتبارات متعددة، أن يؤثر في مجريات الأحداث، ولذلك فإن الموقف الأردني لا يمكنه إلا أن يكون منسجماً مع البيئة العربية والإقليمية والدولية المتعلقة بالشأن السوري، آخذاً بعين الاعتبار أولويات الحفاظ على الأمن الوطني الأردني، وخاصة ما يتعلق منها بالحدود، والجبهة الداخلية. وفي السياق ذاته يندرج الموقف الرسمي الأردني من أي ضربة عسكرية أمريكية على سوريا أنه لا يؤيد الضربة، ولا يشارك أو يقحم نفسه فيها، كما أنه لا يستطيع أن يمنعها في الوقت نفسه. وبشأن التداخيات المحتملة للضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا على الأردن يُتوقع أن تتركز بتدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى الأردن، وهو ما يشكل تحدياً اقتصادياً وإنسانياً، وربما يزداد تجاوز الحدود بشكل غير رسمي ودخول مجموعات قد تهدف إلى توتير الوضع في البلاد خاصة من قِبَل النظام السوري، وهو ما قد يخلق تحدياً أمنياً يُضاف إلى التحدي الاقتصادي والضغط على البنية التحتية للبلاد.

ويوصي الفريق المعنيين بصناعة القرار الرسمي في الأردن بالتوصيات التالية :

1. الالتزام بالموقف الرسمي المعلن أعلاه، وعدم السماح بتطوره نحو الاحتكاك بالأزمة السورية بشكل مباشر أو الانخراط فيها.
2. إدارة الأزمة بصورة حذرة بما يحقق أمن البلاد ووحدتها الوطنية ويخفف من أعباء تداعيات الأزمة على البلاد.
3. السعي إلى توفير المساعدات الاقتصادية لتحمل تدفق مزيد من اللاجئين السوريين، وما قد يترتب على ذلك من أعباء أمنية جديدة.

الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا*

أولاً: المشهد السوري - خلفية الحدث والمتغيرات

١. المشهد السوري في أعقاب أحداث الثورة في عام ٢٠١١

شهدت سوريا في آذار/ مارس ٢٠١١ تحركات شعبية طالبت بالإصلاح تعاملت معها قوات الأمن بقسوة كبيرة، وسرعان ما تحولت هذه التحركات إلى المطالبة بإسقاط النظام، ومع تزايد أعداد القتلى في صفوف المتظاهرين وحدوث انشقاقات في صفوف الجيش السوري تطورت الأحداث إلى مواجهات مسلحة اتسعت رقعتها مع الوقت لتشمل كل الأراضي السورية، وفي إثر الاصطفافات الإقليمية والدولية، تحوّل الشأن السوري إلى شأن إقليمي ودولي، حيث اصطفّت روسيا وإيران وحزب الله اللبناني لجانب النظام السوري، وفي المقابل اصطفّت الولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج إلى جانب قوى المعارضة المسلحة، وإن بشكل مغاير لا يوازي ما يتلقاه النظام السوري من الأطراف الداعمة له، ومنذ بداية العام ٢٠١١ لم تُفلح أي من الجهود السياسية الدولية أو الإقليمية في حلّ الأزمة السورية التي زادت في التعقيد في ضوء مقتل ما يزيد عن مائة ألف شخص، وتشريد ما يزيد عن ستة ملايين شخص خارج سوريا وداخلها، واعتقال عشرات الآلاف، فضلاً عن دخول قوات حزب الله على خط المواجهة داخل سوريا، وعدم توحد المعارضة المسلحة ونشوء تنظيمات سورية مسلحة متماثلة مع القاعدة.

* أعدّ هذه الورقة فريق الأزمات العربي (ACT) في مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن، ويضم الفريق كل من: الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود/ الباحث الاستراتيجي، واللواء المتقاعد موسى الحديد/ الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، الأستاذ عاطف الجولاني/ مدير تحرير صحيفة السبيل اليومية، د. عبد الحميد الكيالي، مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية في مركز دراسات الشرق الأوسط، الأستاذ جواد الحمد/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، وذلك يوم الاثنين ٢٠١٣/٩/٩. وتم إعداد هذا التقرير في نسخته النهائية بعد إعلان المبادرة الروسية، وفضل الفريق إصداره دون التعليق عليها، ليصدر تقريراً لاحقاً حولها خلال أسبوعين.

٢. المتغير في المشهد: القصف الكيماوي

في يوم ٢١/٨/٢٠١٣ تعرضت مناطق في غوطة دمشق الشرقية لقصف بالغازات السامة أودى بحياة مئات الأشخاص، بينهم الكثير من الأطفال والنساء، وأكدت مصادر استخباراتية أمريكية وتركية بأن المسؤول عن هذا القصف هو قوات النظام السوري.

شكّل هذا الحدث تطوراً لافتاً في مسار الأزمة السورية، حيث يُرجّح أن النظام السوري وللمرة الأولى عمد إلى استخدام صواريخ متوسطة المدى تحمل رؤوساً كيماوية في تخط واضح لما وصفته الولايات المتحدة بالخط الأحمر في الأزمة السورية، وهو استخدام السلاح الكيماوي، وما قد يُشكّله من خطر على أمن إسرائيل.

تعددت التفسيرات لما يمكن اعتباره دوافع النظام السوري لاستخدام السلاح الكيماوي، فهناك من يرى في هذا السلوك تعبيراً عن ضيق النظام بجيوب المعارضة المسلحة في بعض أحياء دمشق والغوطة وتحصنها هناك ووجود حاضنة شعبية لها، الأمر الذي دفع النظام إلى استخدام السلاح الكيماوي لزرحة هذه الجيوب وإرهاب حاضنتها الشعبية في هذه المناطق.

وهناك من يرى في استخدام النظام لهذا النوع من الأسلحة سوء تقدير من قبله للوضع الإقليمي والدولي واستبعاده لأي ردّ فعل أمريكي عسكري، وهو ما يعبر عن ثقة زائدة أو ربّما تنسيق مع أي من إيران أو روسيا في تجهيز للمشهد السوري باتجاه مؤتمر جنيف-٢ لبحث التسوية السياسية الشاملة للأزمة السورية، حيث تكون عندها يد النظام هي العليا ميدانياً في مواجهة قوى المعارضة المسلحة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير الفريق الأممي الذي كان في زيارة لسوريا خلال القصف الكيماوي للغوطة الشرقية، وقام بزيارة لهذه المناطق لاحقاً، لا يتوقع أن يكون له تأثير على القرار بتوجيه ضربة عسكرية أم لا، وذلك لأسباب فنية تتعلق بطبيعة عمل هذا الفريق ومهامه، حيث انحسرت مهامه فقط بالتحقق من استخدام الغازات السامة، ولم تعداها إلى التحقق من الجهة التي قامت بالقصف، ولذلك فإن التقارير

الاستخبارية المشار إليها أعلاه تعدّ المرجع الأساسي في هذا المجال، وهذا لا ينفى الاتكاء عليه، بعد صدوره، ضمن مبررات الضربة العسكرية.

ثانياً: الموقف الأمريكي

أدانت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الأسلحة الكيماوية وسارع وزير خارجيتها جون كيري في اتصال مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم بطلب السماح للفريق الأممي الموجود في دمشق بالتحقق من استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، معلّقاً بأن عدم السماح للفريق الدولي يثبت بأن لدى النظام ما يخفيه.

سمح النظام السوري للفريق الدولي بالتوجه إلى الغوطة الشرقية ولكن بعد ثلاثة أيام من القصف الكيماوي، ويؤكد مختصون بأن آثار الغازات السامة ذاتها تختفي خلال هذه المدة، ليبقى فقط ما أحدثته هذه الغازات من آثار في الإنسان أو النبات.

ولاحقاً أكدت الولايات المتحدة بأن تقاريرها الاستخبارية لا تدع مجالاً للشك بشأن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية، وأنها تنوي توجيه ضربة عسكرية قريبة للنظام السوري إلى أن أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٢٠١٣/٨/٣١ بأنه قرر توجيه الضربة والتوجه إلى الكونغرس لتفويضه بتنفيذها، وهو ما يعني أن الضربة لن تكون قبل اجتماع الكونغرس في ٢٠١٣/٩/٩.

وقدّم كل من الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية العديد من المبررات لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا من أبرزها الحفاظ على هيبة الولايات المتحدة في العالم والإقليم، واحترام الإجماع الدولي في منع استخدام الأسلحة غير التقليدية، وحماية حلفائها في المنطقة: إسرائيل وتركيا والأردن ولبنان، بالإضافة إلى توجيه رسالة قوية لدول أخرى على مستوى الإقليم والعالم بأنه من غير المسموح لها تهديد السلم العالمي واستخدام هذا النوع من الأسلحة.

وبصرف النظر عن المبررات القيمة والأخلاقية التي تسوقها الولايات المتحدة، فإن الموضوع في أساسه مرتبط بعدد من النقاط، وعلى رأسها:

١. المصالح الأمريكية في المقام الأول، ومصالح حلفائها في المنطقة، وخاصة إسرائيل. ومن هذا المنطلق فإن تحييد السلاح الكيماوي السوري باعتباره تهديداً إقليمياً يعدّ على رأس الدوافع الأمريكية في توجيه ضربة عسكرية لسوريا.
٢. كما لا يمكن إغفال مسألة الهيبة الأمريكية على مستوى الإقليم والعالم بعد أن اعتبرت استخدام السلاح الكيماوي خطأً أحمر يُوجب تدخلها العسكري في سوريا.
٣. ثمة من يرى أن طلب الرئيس الأمريكي التفويض من الكونجرس غرضه الاستعداد لاستيعاب تداعيات الضربة العسكرية لسوريا وتدابيرها على مستوى الشرق الأوسط في حال تفاقم وتوسع ردود الفعل، وبالتالي توسيع أهداف الضربة لتشمل إعادة ترتيب مجمل الأوضاع السياسية في المنطقة.

ثالثاً: المواقف الدولية والإقليمية

١. الموقف الروسي

رفضت روسيا من جانبها المزاعم الأمريكية والغربية بشأن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية، كما رفضت توجيه ضربة عسكرية لسوريا دون الرجوع إلى مجلس الأمن الدولي، غير أن روسيا أكدت أنها لن تدخل في حرب ضد أي دولة من أجل سوريا على الرغم من تأكيدها أنها ستبقي دعمها لدمشق في مستوياته الحالية.

٢. المواقف الأوروبية

فيما يخص المواقف الأوروبية يبرز الموقف البريطاني الذي امتنع عن المشاركة بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا بعد تصويت مجلس العموم البريطاني ضد التدخل العسكري، وفي المقابل أبدت فرنسا استعدادها للمشاركة بأي عملية عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة. أما موقف الاتحاد الأوروبي فقد حمل النظام السوري مسؤولية الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية، ولكنه لم يصل إلى حدّ التأييد الصريح لردّ عسكري، فالإتحاد يرى أن يكون للأمم المتحدة دور في الموافقة على أي تدخل عسكري في سوريا.

٣. المواقف الإقليمية

في ضوء الدعم الإيراني لسوريا عسكرياً وسياسياً رفضت إيران تحميل النظام السوري مسؤولية أي هجوم كيماوي قرب دمشق، كما أعلنت رفضها الكامل لأي ضربة عسكرية أمريكية توجه للنظام السوري، وثمة خيارات أمام إيران حيال الضربة قد تدفعها بالكامل إلى الدخول في الحرب في حال تطورت الأحداث إلى استهداف المفاعلات النووية الإيرانية، أو قد تدفع بحزب الله للرد على الضربة الأمريكية، وفي سلوك استباقي قد تتحرك سياسياً لمنع الضربة بالتنسيق مع روسيا.

وعلى النقيض من ذلك أعلنت تركيا أنها ستكون جزءاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، كما أكدت أن هدف هذه الضربة لا بد أن يكون إسقاط النظام.

٤. المواقف العربية

دعم الائتلاف الوطني السوري المعارض الضربة العسكرية ضد النظام السوري، ودعا إلى ألا تقتصر على أهداف عقابية بل تتعداها إلى إسقاط النظام، وقد وجه الائتلاف رسائل إلى الشعب الأمريكي والكونغرس لدعم قرار الرئيس الأمريكي بتوجيه الضربة العسكرية.

كما اتهم مجلس الجامعة العربية، الذي عقد اجتماعاً طارئاً في ٢٧/٨/٢٠١٣ على مستوى المندوبين الدائمين، النظام السوري بشن هجوم بالأسلحة الكيماوية في ريف دمشق، ودعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياتهم وفقاً لميثاق المنظمة وقواعد القانون الدولي لاتخاذ الإجراءات الرادعة واللازمة، كما أيدت الجامعة العربية لاحقاً المبادرة الروسية. وفي اجتماع لاحق لوزراء الخارجية العرب في ١/٩/٢٠١٣ حمل الوزراء النظام السوري المسؤولية التامة عن القصف الكيماوي للغوطة الشرقية، كما طالبوا بتقديم كافة المتورطين عن هذا العمل لمحاكمات دولية عادلة أسوة بغيرهم من مجرمي الحرب، وتقديم كافة أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وضرورة تضافر الجهود العربية والدولية لمساعدته.

وفي ضوء غياب التأثير المصري في المشهد السوري بدا الموقف الخليجي هو الأبرز عربياً؛ إذ حمل مجلس التعاون الخليجي النظام السوري مسؤولية ما يجري على الأراضي السورية لرفضه كافة المبادرات العربية والدولية، وطالب المجتمع الدولي بتدخل فوري في سوريا بهدف إنقاذ الشعب السوري من بطش النظام.

رابعاً: التوقعات

يرى خبراء عسكريون بأن الضربة العسكرية الأمريكية في حال حدوثها فستستهدف القدرة الاستراتيجية السورية، ومن أهمها: مواقع الأسلحة الكيماوية، والقوة الصاروخية، والدفاعات الجوية، ومراكز التحكم والسيطرة، والمطارات العسكرية. كما يرى هؤلاء الخبراء بأن الضربة العسكرية من حيث الشكل والمراحل والأهداف التفصيلية ستعتمد بشكل أساسي على الصواريخ دقيقة التوجيه التي يُتوقع لها في الضربة الأولى أن تدمر ٧٠٪ من الأهداف، وبعد تقارير رصد يتم توجيه ضربة ثانية تستهدف تحقيق النسبة المتبقية وهي ٣٠٪، أما الضربة الثالثة فيكون هدفها التأكد من إنجاز المهمة كاملة، وقد تستخدم الطائرات القاذفة من طراز B-2 و B-52 حسب الحاجة العملية. وتذهب التوقعات بشأن الضربة في ثلاثة اتجاهات أساسية، وهي:

أولها: أن تكون الضربة محدودة تستهدف إخراج السلاح الكيماوي السوري من المعادلة العسكرية تماماً، ولا تتعرض لقوات النظام الأساسية التي يمكن أن تؤثر على صراعه مع المعارضة المسلحة في أرجاء البلاد. وتستند هذه التوقعات إلى أن إسقاط النظام السوري بكامله لم يرق بعد إلى أن يكون هدفاً للولايات المتحدة حيال الأزمة السورية، وأن هدفها ما زال إسقاط رأس النظام مع الحفاظ على هيكله الصلب في إطار أي تسوية سياسية مقبلة من خلال مؤتمر جنيف - ٢. ولا يُتوقع في هذا الإطار رد فعل عسكري مهم من قبل النظام السوري، ويُرجح أن يستوعب الضربة كما فعل سابقاً، أو أن يقبل بتدخل حليفه حزب الله بتوجيه ضربة منخفضة المستوى لإسرائيل ليكون الرد عليها منخفضاً في حدود المستوى ذاته، وينتهي الأمر عند ذلك، أما إيران فثمة تعقيدات أكبر حال قيامها بأي رد، ومن أي نوع، حيث يمكن أن تتوسع المواجهة إقليمياً في حال دخلت مباشرة في هذه المواجهة.

وثانيها أن تكون الضربة العسكرية الأمريكية موسعة لتتناول مجمل القوة العسكرية الاستراتيجية السورية والإجهاز على مكوناتها الأساسية لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ولا تقتصر على استهداف السلاح الكيماوي ومنشآته. ويستند هذا التوقع إلى توفر بديل مقبول لنظام الأسد في الائتلاف السوري في أعقاب انتخاب أحمد الجربا رئيساً للائتلاف، وهو شخصية مقربة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، خاصة في حال النجاح في تشكيل حكومة ائتلافية لإدارة البلاد. وتهدف الضربة في هذه الحالة إلى إعادة تشكيل الإقليم من خلال البوابة السورية؛ إذ إن سقوط نظام الأسد يعدّ "ضربة ثلاثية"، قاضية للنظام السوري، وضربة تحجيم وإضعاف قوية لكل من إيران وحزب الله من خلال إنشاء نظام سوري جديد حليف للولايات المتحدة بجوار إسرائيل، وفي الوقت نفسه منع المعارضة السورية الإسلامية والوطنية المناهضة لإسرائيل من استلام الحكم وفرض سياساتها عليه، خاصة في ظل غياب الإخوان المسلمين عن قيادة مصر بعد انقلاب العسكري في ٣/٧/٢٠١٣.

وثالثها يتمثل في تراجع الولايات المتحدة عن الضربة العسكرية وذلك في الحالات التالية:

١. رفض الكونجرس الأمريكي توجيه الضربة العسكرية، وذلك على شاكلة موقف مجلس العموم البريطاني.
٢. تحرك دبلوماسي روسي- إيراني يفضي إلى موافقة سوريا على تسليم أسلحتها الكيماوية، وقيام مفتشين دوليين بتدميرها، والتوقف عن تصنيع هذه الأسلحة عملياً، وتحقيق الرقابة الدائمة الدولية في سوريا بعد توقيع دمشق لمعاهدة الحد من انتشار السلاح الكيماوي.
٣. يمكن وقف الضربة بعد الموجة الأولى منها، في حال كانت تشير إلى سقوط النظام فعلاً، وذلك من خلال تحرك روسيا لتحقيق البند ٢ المشار إليه أعلاه.

وفي جميع هذه الحالات فإن الضربة إن نجحت دبلوماسياً (قبلها) أو سياسياً (بعدها أو أثنائها) فتصبح سوريا دولة ضعيفة يقودها سياسيون يعمل المتنفذون منهم ضمن التوجهات والسياسات الأمريكية، كما يُضعف محور إيران - حزب الله بالسيطرة على قلبه (سوريا).

وعندها ستكون إسرائيل والولايات المتحدة الكاسب الأول على المستوى الاستراتيجي من هذه المواجهة، وسيتسبب ذلك بإفقاد تيار الإسلام السياسي فرصة حكم سوريا بعد سقوط النظام أو مشاركة بقاياها في الحكم، كما أن الحكم في سوريا سوف ينشغل بإعادة بناء الدولة والجيش والمجتمع والبنية التحتية بعيداً عن القضايا القومية وعلى رأسها دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية.

خامساً: اليوم التالي للضربة العسكرية

ترتبط تطورات وسيناريوهات الأحداث إلى حد كبير بأهداف الضربة الأمريكية وحجمها من جهة، ومستوى ردّ فعل النظام السوري وكلّ من حزب الله وإيران من جهة أخرى.

١. ففي حال كانت الضربة محدودة ولم تُؤدِّ إلى إسقاط النظام السوري وتقدم قوات المعارضة المسلحة، وكان ردّ فعل النظام أو حلفائه محدوداً، فلا يُتوقع أن تتدرج التطورات باتجاه حرب إقليمية شاملة، وسيسعى الجميع إلى تحقيق تفاهات إقليمية ودولية تفضي إلى استقرار الأوضاع، وعدم السماح لسوريا باستخدام السلاح الكيماوي، ووقف تصنيعه والسعي لتدمير مخزونه بإشراف دولي وفق جدول زمني محدد.

٢. أما في حال توجيه ضربة قوية للنظام السوري تُفضي إلى سقوط النظام، فإن التوقعات في هذه الحالة تبقى مفتوحة على حرب إقليمية تسبقها ردود فعل قوية من قبل النظام السوري أو حلفائه في المنطقة، وقد تعتبر الولايات المتحدة وإسرائيل ذلك فرصة سانحة لضرب المواقع النووية الإيرانية والتخلص من حزب الله اللبناني، وبالتالي تسعى إلى إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بشكل يضمن أمن إسرائيل وتفوقها النوعي بشكل أكثر إحكاماً.

ويمكن أن تتحرك سوريا وحلفاؤها خلال الضربة في حال شعرت بأنها قاصمة، لإعلان الاستعداد لتسليم السلاح الكيماوي لمفتشين دوليين وتدميره ووقف تصنيعه كلياً، بهدف توقف توسع الضربة إلى درجة إسقاط النظام، وستقبل الولايات المتحدة بذلك لأنه يحقق هدف حماية أمن إسرائيل والقضاء على السلاح الكيماوي في المنطقة، ويوفر عليها إداناً دولية أو إصابات في صفوف المدنيين، وتحفظ عليها هيبتها الدولية والإقليمية، خاصة وأنها غير مستعدة لإرسال قوات أمريكية على الأراضي السورية.

سادساً: التداعيات المحتملة على الأردن والتوصيات

لا يستطيع الأردن بحكم موقعه الجغرافي أن ينأى بنفسه عن المشهد السوري، غير أنه في الوقت نفسه لا يمكنه، ولا اعتبارات متعددة، أن يؤثر في مجريات الأحداث. ولذلك فإن الموقف الأردني لا يمكنه إلا أن يكون منسجماً مع البيئة العربية والإقليمية والدولية المتعلقة بالشأن السوري، آخذاً بعين الاعتبار أولويات الحفاظ على الأمن الوطني الأردني، وخاصة ما يتعلق منها بالحدود، والجبهة الداخلية.

وفي حال تنفيذ الضربة الأمريكية على سوريا فلا يُرجح أن يكون للأردن أيّ دور عسكري فيها، غير أنه من المتوقع أن يقتصر دوره على الدعم اللوجستي والإستخباري بناء على اتفاقات سابقة مع الولايات المتحدة، وربما تدريب قوات سورية لتشكيل نواة الجيش بعد سقوط النظام.

وحيال الموقف الشعبي في الأردن من أي ضربة عسكرية يمكن ملاحظة ثلاثة توجهات تعدّ استمراراً لمواقف سابقة من الأزمة السورية بشكل عام:

١. توجه شعبي بعضه يؤيد الضربة وآخر يتحفظ على أهدافها إلا أنه يدعم إسقاط النظام السوري.
٢. توجه شعبي يدعم النظام السوري وهو ضد الضربة تماماً.
٣. توجه شعبي يتباعد عن الموقفين ويفضل عدم الاحتكاك بالمشهد السوري.

وفي ضوء هذه التوجهات الشعبية، فثمة من يدعو إلى تحييد الجبهة الداخلية الأردنية في حال توجيه ضربة أمريكية لسوريا، وحصر الخلافات حول الشأن السوري في المجال السياسي والالتفاف حول الهم الوطني الأردني والأمن الوطني لحفظ وحدة الجبهة الداخلية واستقرار البلاد.

كما يُتوقع في حال توجيه الضربة أن تتركز التداعيات على الأردن بتدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى الأردن، وهو ما يشكل تحدياً اقتصادياً وإنسانياً، وربما يزداد تجاوز الحدود بشكل غير رسمي ودخول مجموعات قد تهدف إلى توتير الوضع في البلاد خاصة من قبل النظام السوري، وهو ما قد يخلق تحدياً أمنياً يُضاف إلى التحدي الاقتصادي والضغط على البنية التحتية للبلاد.

وعلى الصعيد السياسي يبقى الموقف الرسمي الأردني من الأزمة أنه لا يؤيد الضربة العسكرية، ولا يشارك أو يقحم نفسه فيها، كما أنه لا يستطيع أن يمنعها في الوقت نفسه، وهو لا يستطيع أن يأخذ موقفاً مستقلاً أو بعيداً عن هذه العوامل والمواقف الشعبية والحزبية والارتباطات الإقليمية والدولية، كما لا يستطيع أن ينأى بنفسه عنها كلياً كما أسلفنا.

ويُوصي الفريق المعنيين بصناعة القرار الرسمي في الأردن بالتوصيات التالية:

1. الالتزام بالموقف الرسمي المُعلن أعلاه، وعدم السماح بتطوره نحو الاحتكاك بالأزمة السورية بشكل مباشر أو الانخراط فيها.
2. إدارة الأزمة بصورة حذرة بما يحقق أمن البلاد ووحدتها الوطنية ويخفف من أعباء تداعيات الأزمة على البلاد.
3. السعي إلى توفير المساعدات الاقتصادية لتحمل تدفق مزيد من اللاجئين السوريين، وما قد يترتب على ذلك من أعباء أمنية جديدة.

Executive Abstract

US Military Strike against Syria

On August 21, 2013, some areas in Eastern Ghouta of Damascus were attacked by poisonous gas, leaving hundreds of deaths. It was followed by Washington's announcement of its intention to launch a military strike against Syria.

The present report sets three main scenarios for a US action. **First**, the strike may be a limited one, aimed at excluding the chemical weapon completely from the military confrontation. In this case, the major regime forces will not be affected in their conflict with the armed opposition throughout the country. **Second**, the strike may take a large-scale form, not only targeting the chemical weaponry and its facilities, but the entire Syrian strategic military force. In this case, the objective will be the bringing down of President Assad's regime. **Third**, the superpower may decline from the attack, especially if the Congress rejects the action or if a Russian-Iranian initiative is launched to convince Damascus to hand over its chemical weapons.

With respect to the potential repercussions for Syria and the region, the report points out that their size is associated with the size of the strike and to its execution in the first place. Therefore, if it is a limited strike neither leading to the toppling of the regime nor the advancement of the opposition, an overall regional war is not likely to take place. Instead, regional and international understandings would be made, attempting to accomplish stability and guarantee no future use of those weapons. If the strike is an inclusive one aimed at toppling the regime, options are open for a regional warfare preceded by a strong reaction from the regime or its allies in the region. If such an attack is not carried out due to a Russian-Iranian intervention in favour of the Western – and basically Israeli – demand of destroying the chemical weapons, the status quo will most probably go on. The regime and the armed opposition alike will remain in a state of attrition, without anyone capable to achieve a military victory.

With regard to the Jordanian stance on the strike, the report comes to the conclusion that the kingdom cannot ignore the Syrian circumstances. However, it cannot, for several considerations, influence them. Thus, it can only take a stand congruent with the Arab, regional and international context, assigning priority to

national security matters, especially the borders and internal front. As for the repercussions for Jordan, further Syrian refugees are expected to flow to the country, representing an economic and humanitarian challenge to the national infrastructure. Illegal crossing of the borders may increase, including groups aiming to raise tensions in the kingdom pushed by the Syrian regime. This would create an additional security challenge.

The ACT makes the following recommendations to Jordanian decision-makers:

1. Committing to the above official attitude, without developing it into any direct involvement in the crisis
2. Managing the crisis in a careful way which maintains the country's security and sovereignty as well as relieves it of the repercussions
3. Attempting to provide financial aid to cope with the new Syrian refugees, taking any additional security challenges into consideration.